Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المعروف وهو أن الزيادة فى اللفظ تؤذن بالزيادة فى المعنى، كما أنه يفسر وضع المزيد من الكلمة تفسيراً زمنيا.

وقد استدعى الحديث عن هذه القضية أن أذكر موقفه من المشترك والمترداف وكان صاحبنا أقرب إلى تضييق دائرة المشترك، وحمل ما ورد من أمثلته على باب المجاز، أورَجْع المعانى المختلفة إلى معنى عام يشملها جميعا، أما بالنسبة الى المترادف فلم يقع لى من نصوصه مايدل على أنه كان يقول به، بل كان مَعْنيًّا بذكر الفروق بين مايعده أهل اللغة والنحو مترادفا.

أما القضية الثانية وهى قضية التدريج أو التطور فى اللغة فقد كانت أغلب ملاحظاته حول الألفاظ التى تؤدى علاقات نحوية، كأن يقول: إنّ الشرطية أصل إنْ النافية، وإنّ ذو بمعنى صاحب أصل ذو الطائية، وأن الأسماء الموصولة متدرجة عن هذه، وله فى ذلك وأمثاله كلام يدل على معاناته وتفكيره الدائم فى اللغة وتطورها.

وفى الفصل الثانى عرضت لموقفه من اللغة المقيسة، وقد اقتضانا هذا أن نتحدث عن القياس ذاته ومدلولاته فى كتب اللغة والنحو، ثم نظرنا بعد ذلك فى شواهده التى ارتضاها وناط بها قواعده.

وقد كان السهيلى يعتد بقياس التمثيل، وهو الذى يختلف فيه المحمول والمحمول عليه فى النوع يعتد به عند عدم السماع، أما عند سماع ما يؤيده فانه لايعطيه حقا أكثر من حدود ما سمع فيه، فالسماع القليل يبقى على حكم قلته ولاينهض به هذا القياس، وقدمنا الأمثلة على ذلك، وربطنا مذهبه بمذهب أبى الحسن الأخفش.

أما القياس الأصلى وهو الذى يتحد فيه المحمول والمحمول عليه، فقد وقف السهيلى من المسموع موقفا يقوم على التفريق بين التراكيب والمفردات، فهو